

Distr.: General  
14 June 2002  
Arabic  
Original: French



## تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

### أولاً - مقدمة

حزب الرئيس السابق كولينغا، كانوا لجأوا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية غداة الانقلاب الفاشل في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١، إلى بانغي وإلى مقاعدتهم في الجمعية الوطنية. وبالمثل، عاد ٣٠٧ من اللاجئين العسكريين لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلدهم واتصلوا بالمكتب. وعاد أيضا لاجئون مدنيون عديدون.

٣ - ولا شك في أن توقف المحاكمة المتعلقة بمحاولة الانقلاب في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ أسهمت في تهدئة التوتر السياسي الذي خلفته الاضطرابات السياسية - العسكرية في عام ٢٠٠١. وكانت تلك المحاكمة بدأت يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ وكانت علنية، بيد أنها توقفت في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ بسبب انسحاب محامي الدفاع احتجاجاً على منع أحد زملائهم من المرافعة. وأجلت المحاكمة إلى الدورة القادمة للمحكمة الجنائية ويمكن أن تستأنف المحاكمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٤ - ويتواصل الحوار السياسي الذي بدأ بفضل جهود مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسمح اللقاء الأول بين الأحزاب السياسية والبرلمانيين، الذي نظمه المكتب يومي ١٨ و ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بحدوث تقارب بين الأغلبية والمعارضة. ومن المتوقع عقد لقاء ثانٍ يومي ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بطلب مجلس الأمن الوارد في بيان رئيسه المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إطلاعه بانتظام على أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحالة في ذلك البلد. ويقدم هذا التقرير سرداً لأنشطة المكتب ولما جدّ من أحداث في جمهورية أفريقيا الوسطى على الصعد السياسي والأمني والعسكري والاجتماعي والاقتصادي، منذ تقديم تقريره الأخير في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/12). ويورد التقرير أيضاً التطورات التي جرت في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وبعض البلدان المجاورة.

### ثانياً - الحالة السياسية

٢ - تدعم بوضوح التحسن الذي بدأ في المناخ السياسي في أواخر عام ٢٠٠١. وسمح الاتجاه التدريجي نحو عودة الثقة والطمأنينة بحدوث تطور إيجابي في العلاقات بين السلطة والمعارضة وكذلك بعودة عدد كبير من اللاجئين المدنيين والعسكريين. وإثر النداء الذي أصدره الرئيس باتاسي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وبمساعدة المكتب، عاد ثلاثة من برلمانيي التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى، وهو

الحياة الاجتماعية - الاقتصادية، لكيلا يفضي انقطاعهم عن النشاط إلى محاولة أخرى لزعة استقرار المؤسسات.

### ثالثاً - الحالة الأمنية والعسكرية

٧ - شهدت الحالة الأمنية في بانغي وفي المقاطعات تحسناً نسبياً. ورفعت في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ حالة حظر التجول السارية منذ محاولة الانقلاب في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢. بيد أنه لا تزال تسود البلد حالة من انعدام الأمن (عمليات سطو، وإطلاق نار ليلاً في بانغي، وعمليات قطع طريق داخل البلاد) لأسباب تعود أساساً إلى انتشار الأسلحة الخفيفة. ولذلك بدأت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عملية لزع السلاح بمبادرة من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنسيق مع الحكومة. وقد استرجعت إلى حد اليوم ٩ أسلحة ثقيلة، و٦٨١ سلاحاً خفيفاً، و١٦٧ ١ قنبلة يدوية، و٢٦٣ ٩٤ طلقة من الذخائر، و٨ قذائف مدفعية، و٣٧ قذيفة هاون، و٨٩٠ خزاناً من الرصاص، و٥ أجهزة إرسال لاسلكي. وستدمر تلك الأسلحة يوم ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في حفل رسمي.

٨ - وسمح التحسن التدريجي في الحالة الأمنية بعودة معظم اللاجئين. ولا يزال في موقع بوكيليو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) حوالي ٦٠٠ عسكرياً وكان عدد المسجلين ٢٥٠ ١ في البداية. وفيما يتعلق باللاجئين المدنيين، نقل معظمهم إلى موقع مولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية، على بعد ٤٤ كيلومتراً من بانغي) وفضل الآخرون الانتقال إلى بيتو في جمهورية الكونغو. ويبلغ مجموع اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ٧٠٠٠ لاجئ بعد أن كان عددهم يبلغ حوالي ٢٣٠٠٠.

٩ - وفيما يتعلق بانتشار قوة تجمع الساحل والصحراء في جمهورية أفريقيا الوسطى، يجدر بالإشارة أنه إضافة إلى

لتعزيز تلك العملية. ولم يستقبل الرئيس باتاسي بعد قادة المعارضة. بيد أن معظمهم قبل مرافقته خلال شهر نيسان/أبريل في تنقلاته في المنطقة الشمالية في البلد (لطمأنة السكان المتخوفين من استمرار انعدام الأمن)، وفي ندجامينا (في لقائه مع الرئيس ديبي) وفي مالابو (لوضع حجر الأساس في برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الذي يتولى رئاسته حالياً).

٥ - ولا تزال هناك نقاط تتباين فيها آراء الحكم والمعارضة، التي لا تزال منقسمة فيما يتعلق بفكرة التقارب مع الرئيس باتاسي. وتتصدر قائمة تلك الاختلافات مسألة تنظيم انتخابات بلدية وإقليمية في أواخر عام ٢٠٠٢. وتعتبر المعارضة أن الظروف المناسبة غير متوافرة لتنظيم انتخابات، وتلوم الحكومة على عدم إشراك المعارضة في تحديد تلك المواعيد. أما سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فهي مقرة العزم على احترام الالتزام الذي عقده رئيس الدولة في خطابه بمناسبة رأس السنة فيما يتعلق بإجراء الانتخابات. ولذلك فإن السلطات تقوم حالياً بتعداد الناخبين وتواصل في الوقت نفسه اتصالاتها مع المانحين للحصول على مساعدة مالية لتنظيم الانتخابات، التي قدرت تكلفتها بـ ٤,٥ بليون من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. ولا تزال الانقسامات الداخلية تؤثر في الوقت نفسه على الأحزاب السياسية للمعارضة وللأغلبية الرئاسية.

٦ - وحالة العسكريين اللاجئين الذين عادوا إلى البلد تشغل بال الحكومة. وهؤلاء العائدين، وعددهم عدة مئات، يعتبرون هارين من الجيش ولن تُقبل بالتأكيد عودتهم إليه. وإذا ما تواصلت الحالة على ما هي عليه فإن حالتهم قد تمثل خطراً على استقرار البلد وهدوئه. وهو ما يدعو مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى التفكير في إمكانية إدماج أولئك العائدين في

آذار/مارس ٢٠٠٢، بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبالاتحاد مع وزارة الدفاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، حلقة عمل تدريبية عن ثقافة السلام، لفائدة الأفراد العسكريين. وجمعت تلك الحلقة الدراسية ٢٥٠ عسكرياً من جميع الرتب. ويندرج ذلك التدريب في إطار حملة توعية واسعة النطاق بثقافة السلام، نظمها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢ في بانغي وفي مناطق سيوت، وبامباري، في وسط البلاد، على بعد ١٨٠ و ٣٨٠ كيلومتراً على التوالي من بانغي، وفي بوار، التي تبعد ٤٥٠ كيلومتراً غربي عاصمة البلاد.

١٣ - ويواصل فريق الشرطة المدنية التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مراقبة الحالة الأمنية للاجئين العائدين إلى بانغي، وإيفاد بعثات لاستقبالهم. وفي مجال التدريب، نظم ذلك الفريق في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٢، لفائدة شرطة جمهورية وسط أفريقيا، تدريباً على تقنيات التحقيق، وتدريباً آخر لفائدة الشرطة الاقتصادية والمالية في أيار/مايو ٢٠٠٢. ونظم أيضاً في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تدريباً على الحفاظ على الأمن، لفائدة درك جمهورية أفريقيا الوسطى.

#### رابعا - الحالة الاجتماعية

١٤ - تواصل جمهورية أفريقيا الوسطى التصدي لمشكلة متأخرات الأجور والمعاشات والمنح. ففي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وبدون اعتبار متأخرات أجور ١٢ شهراً ورثها نظام كولنغا، كانت الحالة كالتالي: ١٤ شهراً من المتأخرات لأفراد الشرطة، و ١٦ شهراً للعسكريين في القوات المسلحة، و ١٨ شهراً لموظفي الخدمة المدنية. بيد أن الحكومة دفعت

الوحدات الليبية، التي يقدر عددها بحوالي مائة فرد، والتي انتشرت في إطار اتفاق ثنائي، يوجد حوالي ٥٠ فرداً سودانياً في بانغي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ووصلت وحدة جيوتية قوامها حوالي ٥٠ فرداً أيضاً إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأعلن عن إيفاد وحدة من بوركينافاسو قوامها ١٦٥ فرداً ستصل في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

١٠ - وتتواصل دراسة المواءمة بين مختلف المبادرات الإقليمية لإعادة السلام والاستقرار إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (مبادرة تجمع الساحل والصحراء التي اتخذت في الخرطوم وفي سرت، ومبادرة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا التي اتخذت في ليرفيل وبرازافيل، ومبادرة طرابلس لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي طلبها مجلس الأمن في بيان رئيسه المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (SC/7262). وسأقدم في هذا الصدد توصياتي إلى المجلس في الوقت المناسب.

١١ - وفي مجال إعادة تنظيم القوات المسلحة، يواصل الفريق العسكري التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تقديم مشورته التقنية إلى السلطات العسكرية في ذلك البلد. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٢، أسهم ذلك الفريق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومع الوزارة المعنية بإعادة تنظيم القوات المسلحة في وضع خطة عمل تتضمن عنصري التدريب وتأهيل الهياكل الأساسية في برنامج إعادة التنظيم. ولا يزال تنفيذ هذا البرنامج يصطدم بقلّة التمويل. ولذلك أطلب من جديد من الشركاء الذين عقدوا على أنفسهم التزامات في هذا الصدد الوفاء بها.

١٢ - وفيما يتعلق بأنشطة مساعدة القوات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظم المكتب من ١٢ إلى ١٥

١٨ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، لم تتلق جمهورية أفريقيا الوسطى أية مساعدة ميزانية. والصعوبات المالية الشديدة التي يواجهها البلد بسبب هذه الحالة يمكن أن تهدد الهدنة الاجتماعية. وإني على اتصال مستمر بسلطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليجتهدا في أخذ حالة جمهورية أفريقيا الوسطى في الاعتبار ويقدمتا إليها المساعدة اللازمة.

### سادسا - حالة حقوق الإنسان

١٩ - من أبرز ما جد في حالة حقوق الإنسان عموما بداية محاكمة المتهمين بمحاولة الانقلاب الفاشل في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١. ويبلغ عدد المتهمين الذي طلب منهم المثول أمام المحكمة ٧٠٠ شخص منهم ٦٢٨ سيحاكمون غيايبا. وقد مددت الدورة بشكل استثنائي حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٢ للسماح باكتمال المحاكمة. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، رفعت المحكمة يد الأستاذ زارامبود (محامي ٥٩ من المتهمين في هذه القضية)، عن القضية، بسبب احتمال اشتراكه في محاولة الانقلاب. وقد أدى رفع اليد ذلك، الذي اعتبره اتحاد المحامين في جمهورية أفريقيا الوسطى تعسفا، إلى الانسحاب الجماعي للمحامين من المحاكمة. وأدت تلك الحالة التي لم يسبق لها مثيل إلى توقف المحاكمة وتأجيلها إلى دورة المحكمة القادمة.

٢٠ - بيد أن المحكمة أصدرت حكمها في قضية العقيد جورج تواغينديت، رئيس الأركان السابق لجيش البر، الذي أدين باغتيال اثنين من المراهقين قتلها في تموز/يوليه ٢٠٠١. وحكم عليه بـ ٢٠ سنة أشغالاً شاقة ودفع غرامات إلى الأطراف المدنية قدرها ٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وانتقد الرأي العام ذلك الحكم واعتبره حكما مخففا.

منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أجور ما بين ثلاثة وأربعة شهور من مواردها.

١٥ - ولا تزال حالة السلم الاجتماعية السائدة حاليا في البلد هشمة بسبب استمرار أزمة الأجور. ويواصل العمال احترام الهدنة المتفق عليها مع السلطات منذ السنة الماضية. وتم الاتفاق في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ على مواصلة الهدنة، بتوقيع حضره مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وصدور بيان مشترك بين الحكومة والنقابات العمالية في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١.

١٦ - واستأنفت لجنة المتابعة والتحكيم، التي أنشئت بموجب ذلك البلاغ، أنشطتها ومن المتوقع أن تقوم قريبا بوضع تقييم لاحترام الالتزامات التي عقدها الطرفان. ومن المهم الإشارة إلى أن القادة النقابيين الذين فروا من البلد إثر الانقلاب الفاشل في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ عادوا كلهم إلى بانغي.

### خامسا - الحالة الاقتصادية

١٧ - لا تزال الحالة الاقتصادية تبعث على القلق الشديد. وليس لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى حد الآن برنامج رسمي للتعاون مع مؤسسات بريتون وودز. وإلى حد ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢ لم يكن لها سوى إطار مرجعي بستة أشهر. وإثر إفاد آخر بعثة حكومية إلى واشنطن من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ بقيادة رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى، عقد الاجتماع الاستعراضي في باريس يوم ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٢. والحكومة متفائلة باقتراب موعد إبرام اتفاق. ومن المتوقع أن ينظر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في ملف جمهورية أفريقيا الوسطى في بداية تموز/يوليه ٢٠٠٢. وفي أحسن الافتراضات، لن تدفع المبالغ الأولى إلا في الربع الثالث من عام ٢٠٠٢.

المهتم بشؤون حقوق الإنسان، التابع لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢ مراكز احتجاز في بانغي وفي الأرياف وتحادث مع أكثر من ٣٥٠ محتجزاً. وعموماً لا تزال ظروف الاحتجاز تبعث على القلق الشديد بسبب الاكتظاظ والنقص المزمن من الأغذية ومن المعدات الصحية والرعاية الطبية. وفي سعي لتحسين الظروف في السجون وزيادة من الطابع الإنساني فيها، قدمت الكنيسة الكاثوليكية مساعدة مادية ومالية، لا سيما في بوار وبنغاسو، الواقعتين في غرب البلاد وشرقها على التوالي.

٢٥ - ولا يزال النظام القضائي يواجه صعوبات شديدة. وتتضح تلك الصعوبات في الأرياف حيث لا يوجد قضاة فتقوم بعض السلطات الإدارية بدور القاضي وتصدر أحكاماً قضائية. وفي المناطق النائية، كثيراً ما يؤدي نظام القاضي الوحيد إلى وضع السلطات في يد وحيدة. ففي بعض المقاطعات الفرعية، يقوم قاضٍ وحيد بدور قاضي التحقيق والمدعي العام ورئيس المحكمة، وهو ما يمكن أن يضر باحترام حقوق الإنسان.

٢٦ - ونظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في إطار مهمته الرامية إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وبالتعاون مع وزارة الداخلية وبلدية بانغي ورابطة عمد مدن أفريقيا الوسطى، حلقة دراسية عن التدريب في مجال حقوق الإنسان اشترك فيها بالخصوص عمد المدن ورؤساء الأحياء. وفي الأرياف، واصل المكتب أنشطة التدريب الموجهة إلى القائمين بتطبيق القانون، بمن فيهم أفراد الشرطة والدرك. وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، نظم ذلك التدريب في بنغاسو وشمل القائمين بإنفاذ القانون في محافظة مبومو (في شرق البلاد).

٢١ - وشهدت الفترة قيد الاستعراض قرار محكمة الاستئناف في بانغي يوم ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ الإفراج عن النائب المستقل هيلاري سييالييت، الذي أودع السجن في عام ١٩٩٨ بسبب اشتراكه في جريمة. وعاد النائب الذي لم يجلس قط في مقعده بالبرلمان منذ انتخابه إلى مقعده في الجمعية الوطنية.

٢٢ - وفي حين أن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء تضاءلت بشكل ملحوظ فإنها لم تختف تماماً. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، قتل العسكريون شخصين في بوسانغوا في شمال البلاد. وحدث ذلك إثر اضطرابات قام بها السكان احتجاجاً على إعدام مواطن من طرف أحد العسكريين قبل ذلك ببضعة أيام. ولا تزال، من جهة أخرى، ظاهرة العدالة الشعبية سائدة في الأوساط الريفية.

٢٣ - وأشير، خلال الفترة قيد الاستعراض، إلى عراقيل تعوق حرية الاجتماع و/أو حرية تكوين الجمعيات. ولن يستأنف التجمع الديمقراطي لأفريقيا الوسطى، وهو الحزب المعارض البرلماني الرئيسي، الذي علق نشاطه في حزيران/يونيه ٢٠٠١، أنشطته، مع أن فترة تعليق النشاط الرسمية التي تدوم ثلاثة أشهر انقضت منذ وقت طويل. ومنع أيضاً الاجتماع الذي قرر الحزب المعارض، الحركة الديمقراطية من أجل النهضة والتطور في أفريقيا الوسطى، عقده في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، كما منع عقد اجتماع حزب المعارضة المعتدل، الحزب الديمقراطي، المقرر لـ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، فقد اعتبر وزير الداخلية أن الوقت لم يكن "مناسباً لعقد اجتماعات وغيرها من اللقاءات السياسية".

٢٤ - ونظراً لعدم وجود سجون في بانغي، تستعمل مقر الدرك، والشرطة و/أو قسم التحقيق والبحث والتوثيق التابع لوحدة الأمن الرئاسية، كمراكز احتجاز مؤقتة. وزار الفريق

- ٢٧ - وقدم أيضا تدريب على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى ١٩ من عسكري جمهورية أفريقيا الوسطى التابعين لفريق التدخل السريع المكلف بأمن موظفي الأمم المتحدة في ذلك البلد. وكان الهدف من ذلك التدريب هو إطلاعهم على الصكوك القانونية الوطنية والدولية تعزيزا لاحترامهم لحقوق الإنسان أثناء أدائهم لمهامهم في الميدان.
- ٢٨ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى أنشطة التوعية بحقوق الإنسان عن طريق بث البرامج في الإذاعة الوطنية والإذاعات الخاصة. وتوسعى وحدة الإعلام التابعة للمكتب إلى إبراز دور وتدخلات المكتب وتقديم المساعدة إلى وسائط الإعلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد نظمت في ذلك الإطار في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ تدريبا على إجراء المناقشات السمعية - البصرية وتدريباً آخر لفائدة الملحقين الصحفيين.
- ٢٩ - وفي إطار تعزيز أنشطة المكتب، التي أوصيت بها في تقرير المؤرخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/886) والذي قبله مجلس الأمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/25)، سيفتتح مركز بث إقليمي تابع لقسم حقوق الإنسان في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في بوار (٤٥٠ كيلومترا شرق بانغي). وستسمح هذه اللامركزية في الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان بنشر المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان داخل البلد وبكفالة حصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على مساعدة قضائية.

## سابعاً - العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

- ٣٠ - أدى الرئيس باتاسي زيارة إلى نجامينا يوم ١٠ نيسان/أبريل الماضي لتعزيز تطبيع العلاقات بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، التي أسهم تدهورها في حدوث
- ٣١ - وكان رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى قد أدى قبل ذلك زيارة إلى مناطق بلده الشمالية، لا سيما مدينتي باتنغافو وكابو، لطمأنة سكان القرى الذين وقعوا ضحية الابتزاز والنهب والحرق. وكان مرفوقا في زيارته تلك بزعماء المعارضة وممثل في بانغي، وعمدوب مفوضية شؤون اللاجئين، وبممثل برنامج الأغذية العالمي.
- ٣٢ - وأسهم اللقاء بين الرئيس باتاسي والرئيس ديبي في التخفيف من التوتر بين البلدين، وقرر رئيسا الدولتين فتح حدودهما فوراً وتنظيم لقاءات بين السلطات الإدارية الحدودية للبلدين. وقررا أيضا إنشاء لجنة وزارية مشتركة مكلفة بالنظر في مسألة التوتر على الحدود. وأدت تلك اللجنة الوزارية زيارة إلى نجامينا من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢.
- ٣٣ - وأكد الرئيس باتاسي، إثر اللقاء، أن قضية بوزيزي ليس مشكلة سياسية وأن الرئيس السابق لأركان جيش جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن يعود إلى بانغي في أمان عندما يرغب في ذلك. أما الرئيس ديبي، فصرح أنه بإمكان كل من السادة بوزيزي، ومسكين (الذي يحمل جنسيته جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ويعمل في خدمة الرئيس باتاسي)، ودجينبيتي (وهو معارض تشادي لجأ إلى بانغي) أن يعود إلى بلده.
- ٣٤ - ولا يحتمل أن يقبل السيد بوزيزي العودة إلى بانغي في الظروف الحالية. وهو يصر على مطالبه، بما في ذلك إعادة رتبته إليه، وترميم مكان إقامته، وحصوله على ضمانات أمنية. ولذلك تبقى مشكلة بوزيزي قائمة، وإلى أن يعثر على حل مناسب، سيأخذ تطبيع العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد تطبيعا دائما وقتا أطول مما كان متوقعا. بيد

والمعارضة كلها علامات تؤكد ذلك التطور. وينبغي تعزيز هذه الجهود لكي لا تتعرض للخطر.

٣٨ - والحالة الاقتصادية والمالية الصعبة التي تعيشها جمهورية أفريقيا الوسطى يمكن أن تكون سببا في انهيار الهدنة الاجتماعية القائمة. والعمال لا يستبعدون استئناف الاضطرابات الاجتماعية، عند انتهاء هذه الهدنة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، مما يهدد السلم والاستقرار في البلد. ولذلك ينبغي أن تكون الحكومة قادرة على دفع المرتبات بانتظام، وفقا لشروط البلاغ المشترك الموقع مع النقابات العمالية. وينبغي أن يكون في إمكان دولة أفريقيا الوسطى الحصول على مساعدة مالية خارجية هي في حاجة إليها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ولذلك أدعو من جديد سلطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مراعاة ما ينفرد به هذا البلد من ظروف يمر بها، للإسراع بتنفيذ برنامج للتعاون. وإني أشجع أيضا سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الإصلاحات التي أوصت بها مؤسسات بريتون وودز والإجراءات الرامية إلى تطهير الشؤون المالية العامة.

٣٩ - وينبغي أن لا ننسى ما تتسم به الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى من طابع يهدد بشدة بالانفجار. فتراكم متأخرات الأجور والمعاشات والمنح، والتوتر الاجتماعي الذي يغلي تحت السطح، والمواجهة بين الأغلبية والمعارضة تهيئ الظروف المناسبة للانفجار.

٤٠ - وإلى جانب الصعوبات المالية المتكررة التي تواجهها جمهورية أفريقيا الوسطى، تمثل حالة اللاجئيين العسكريين الذين عادوا إلى البلد منذ فترة قصيرة سببا آخر يدعو إلى القلق الشديد، مثلما لاحظت أعلاه. والحفاظ على السلم والاستقرار في البلد يتطلب إيجاد حل مناسب لمصير العسكريين الذين لن يقبلهم الجيش من جديد. ولذلك أدعو مسبقا المانحين وشركاء جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقديم

أن جهود المصالحة متواصلة، لا سيما في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وفي مستوى اللجنة المؤقتة لرؤساء الدول المعنية بتنشيط الحوار السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي يرأسها الرئيس بونغو.

## ثامنا - العلاقات بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون

٣٥ - لا شك في أن مجلس الأمن يتذكر التوتر الشديد الذي نشأ في شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠١ بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون بسبب مسألة الحدود بين البلدين. وإثر إيفاد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بعثة لتقصي الحقائق، خفّ التوتر واتفق الطرفان على عقد لجنة تعاون مشتركة للنظر في مسائل منها بالخصوص رسم الحدود بين البلدين. بيد أن محاولة الانقلاب في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠١ والاضطرابات التي تبعتها لم تسمح بعقد الاجتماع.

٣٦ - وعقدت لجنة التعاون المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون دورتها الثانية، من ٢ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ في بانغي. وقررت إعادة تنشيط وتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين واتفقت على رسم الحدود، وعلى وضع علامات حدودية.

## تاسعا - ملاحظات

٣٧ - أود أن أشير هنا إلى أن الحالة العامة في جمهورية أفريقيا الوسطى شهدت، منذ آخر تقرير لي في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/12)، تطورا إيجابيا من عدة نواح. فرفع حظر التحول هائيا، وعودة عدد كبير من اللاجئيين، ومواصلة الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات العمالية، وبداية الحوار السياسي بين الحكم

مساعدتهم المالية إلى برامج إعادة الإدماج الاجتماعي -  
الاقتصادي التي ستوضع لفائدة العسكريين القدامى.

٤١ - وإني أهنئ الرئيس باتاسي لمبادرات تيسير الحوار السياسي والاجتماعي التي اتخذها، وأشجعه على مقابلة قادة المعارضة وقادة النقابات العمالية، وفقا للوعود التي قطعها على نفسه. وسيواصل ممثلي، الجنرال الأمين سيسى، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى جهودهما في هذا الاتجاه.

٤٢ - ومثلما ورد أعلاه، تسعى جمهورية أفريقيا الوسطى منذ شهور إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها. ومن شأن هذا التطبيع أن يهيئ في البلد مناخا من الانفراج يسمح للسلطات بمتابعة جهود المصالحة الوطنية وإعادة إحلال السلام الدائم. وواضح أيضا أن تعقد الواقع الجغرافي - السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يسمح بتحقيق سلم دائم وتقدم ملموس إلا بالتعاون وبإقامة علاقات تفيد جميع الأطراف في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك أشجع من جديد قادة المنطقة دون الإقليمية على مواصلة جهودهم الرامية إلى تعزيز الثقة وتوطيد أواصر التعاون البناء بينهم.

٤٣ - وختاما، أود أن أشيد بممثلي، الجنرال الأمين سيسى، وبجميع أفراد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين يواصلون، بالتعاون مع أفراد منظومة الأمم المتحدة في الميدان، الإسهام بشجاعة وتقان جديرين بالثناء في جهود تعزيز السلم التي تبذلها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها.